دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	البطالة في سورية : الواقع والآفاق
المؤلف الرئيسي:	صقر، اديب علي
مؤلفين آخرين:	عمر، محمد جميل(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	دمشق
الصفحات:	1 - 253
رقم MD:	576545
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة دمشق
الكلية:	كلية الاقتصاد
الدولة:	سوريا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	البطالة، سوريا، سياسة التوظيف
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/576545

© 2019 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط

البطالة في سورية ..... الواقع والآفاق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد
أديب علي صقر

إشراف
الأستاذ الدكتور :محمد جميل عمر

دمشق 2006

بسم الله
الرحمن
الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله
عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

سورة التوبة "105"

الإهـداء

إلى روح

والــدي

شكر و تقدير

بداية لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمن كلأني بظل علومه، وسقاني من ثرِّ أفكاره، ورفدني سبيل توجيهاته وأغاثني بوابل تعليماته. فوسم رسالتي بقلم لمساته واتشح بحثي برداء معارفه، واصطبغت رسالتي بصبغة الأستاذ القدير. فهو عندما قبل الإشراف على بحثي هذا آلى على نفسه الارتقاء بعلمي والنهوض بفكري لتحقيق طموحاتي...**فللأستاذ الدكتور محمد جميل عمر** مني كل العرفان لما طوق به عنقي من جميل.

ومع ذلك، تبقى هذه الأطروحة تمثل في النهاية رأي الباحث فقط، فهو وحده الذي يتحمل مسؤوليتها مما قد يكون قد وقعت فيه من قصور أو انتابها من أخطاء.

وأملي كبير في أن أكون قد وفقت في عملي هذا، وأديت مهمتي بشكل جيد .

والله ولي التوفيق

....الباحث....

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
الباب الأول: ماهية القوى العاملة في سورية	1
مقدمة	2
الفصل الأول: أهمية عنصر العمل ودوره في التنمية.	3
المبحث الأول : مفهوم عنصر العمل.	3
المبحث الثاني : الموارد البشرية ودورها في التنمية.	7
المبحث الثالث : أهمية الاستثمار في العنصر البشري.	10
المبحث الرابع : التعليم ودوره في تنمية الموارد البشرية.	17
الفصل الثاني : خصائص القوى العاملة في سورية.	30
المبحث الأول :معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.	32
المبحث الثاني: توزيع المشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادي والقطاع والجنس.	34
المبحث الثالث : توزيع المشتغلين حسب الحالة العملية والقطاع والجنس.	36
المبحث الرابع : توزيع المشتغلين حسب فئات السن والجنس والحالة التعليمية.	38
المبحث الخامس : توزيع المشتغلين وفق درجة المهارة وحسب الحالة التعليمية.	40
المبحث السادس : توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية والحالة التعليمية.	47
الباب الثاني : الهيكل الاقتصادي كمحدد لطبيعة البطالة في البلدان النامية.	50
مقدمة	51
الفصل الأول : مفهوم البطالة وأشكالها الرئيسية.	55
المبحث الأول : مفهوم البطالة.	56
المبحث الثاني : أنواع البطالة وأشكالها الرئيسية .	61
الفصل الثاني : الهيكل الاقتصادي وطبيعة البطالة في البلدان النامية	71
المبحث الأول : البطالة في البلاد النامية .	73
المبحث الثاني : ملامح البطالة في البلاد النامية.	76
المبحث الثالث : عوامل البطالة في البلاد النامية .	80
المبحث الرابع : البطالة في البلاد العربية .	87

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : هيكلية البطالة في سورية .	102
المبحث الأول : البطالة في سورية .	104
المبحث الثاني : أسباب البطالة في سورية .	110
المبحث الثالث : خصائص البطالة في سورية .	122
المبحث الرابع : الآثار المترتبة على البطالة .	132
الباب الثالث : معالجة مشكلة البطالة وإمكانية الخروج من مأزقها	139
مقدمة	140
الفصل الأول : وجهات نظر حول تجاوز أزمة البطالة.	143
المبحث الأول : وجهة نظر مدرسة شيكاغو .	147
المبحث الثاني : وجهة نظر مدرسة اقتصاديات جانب العرض .	149
المبحث الثالث : وجهة نظر مدرسة التوقعات الرشيدة .	150
المبحث الرابع : وجهة نظر المدرسة المؤسسية .	152
المبحث الخامس : وجهة نظر الكينزيين الجدد .	154
الفصل الثاني : تجارب بعض الدول في مكافحة مشكلة البطالة .	155
المبحث الأول : معالجة مشكلة البطالة في الدول المتقدمة .	158
المبحث الثاني : مواجهة أزمة البطالة في البلاد النامية .	163
المبحث الثالث : سبل مواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي .	167
الفصل الثالث : التجربة السورية في مكافحة البطالة .	183
المبحث الأول : تجربة هيئة مكافحة البطالة .	184
المبحث الثاني : مكاتب الاستخدام ودورها في مكافحة البطالة .	206
- النتائج و المقترحات .	214
- الخاتمة .	226
- قائمة الملاحق .	228
- قائمة المراجع .	248

محتوى قائمة الملاحق

الموضوع	الصفحة
▪ جدول (1-2-1) : معدل النشاط الاقتصادي الخام في سورية خلال الفترة 1970-2003.	229
▪ جدول (1-2-2) : معدل النشاط الاقتصادي المنقح في سورية خلال الفترة 1970-2003.	229
▪ جدول (1-2-3) : توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي والقطاع والجنس لعام 2003.	230
▪ جدول (1-2-4) : توزيع المشتغلين حسب الحالة العملية والقطاع والجنس لعام 2003.	231
▪ جدول(1-2-5)أ: توزيع المشتغلين حسب فئات السن والجنس والحالة التعليمية لعام 2002.	232
▪ جدول (1-2-5)ب: توزيع المشتغلين حسب فئات السن والجنس والحالة التعليمية لعام 2002.	233
▪ جدول (1-2-6) : أثر قوة العمل ورأس المال على الدخل القومي المتاح خلال الفترة 1985-2003.	234
▪ جدول (1-2-7) : توزيع المشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادي والحالة التعليمية لعام 2002.	235
▪ جدول (2-2-1) : عدد السكان في الدول العربية خلال الفترة (1990-1995-2003).	236
▪ جدول (2-2-2) : العمالة في الدول العربية.	237
▪ جدول (2-3-1) : معدلات البطالة في سورية خلال الفترة 1985 - 2003.	238
▪ جدول (2-3-2) : التغير في الدخل القومي المتاح وعدد السكان ومعدل البطالة في سورية خلال الفترة 1985 - 2003.	239
▪ جدول (2-3-3) : توزيع المتعطلين حسب الحالة التعليمية والجنس لعامي 2002-2003.	240
▪ جدول (2-3-4) : توزيع المتعطلين حسب فئات السن والجنس لعامي 2002-2003.	241
▪ جدول (2-3-5) : توزيع المتعطلين حسب الجنس والمحافظات لعامي 2002-2003.	242
▪ جدول (2-3-6) : توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب المحافظات وأقسام المهن والجنس لعام 2003.	243
▪ جدول (2-3-7) : توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والمحافظات والجنس لعام 2003.	244
▪ جدول (2-3-8) : توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب المحافظات والحالة التعليمية والجنس لعام 2003.	245
▪ جدول (2-3-9) : توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب القطاع والحالة التعليمية والجنس لعام 2003.	246
▪ جدول (2-3-10) : توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب القطاع وفئات السن والجنس لعام 2003.	247

المقدمة

تمهيد

يعدُّ الإنسان المحور الرئيس لعملية التنمية، فهو صانعها وهوالمستفيد منها. لذا فإنه يمثل الهدف الأساس لبرامج التنمية والوسيلة الفعّالة والمحرّكة لها.

كما أن بناء أيّ خطط تنمية يجب أن يستند على معرفة واقع الموارد البشرية و اتجاهاتها وطرائق إعدادها وتأهيلها، كي تكون المعين الذي لا ينضب في رفد سوق العمل بما يحتاجه من كفاءات ومؤهلات وخبرات بحسب برامج زمنية متتالية. لذلك تعدّ الموارد البشرية دعامة الاقتصاد القومي في أي دولة مهما كان نظامها الاقتصادي أو السياسي. حيث أثبتت الوقائع أن عنصر العمل يعد مسؤولاً عن أكبر إسهام في عملية الناتج والإنتاج.

إن المشكلة الأساسية في تحليل عنصر العمل، هي إنتاجية العمل، حيث إن زياداتها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وبالتالي زيادة معدلات التراكمي الرأسمالي، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية إقامة وحدات إنتاجية جديدة، تستوعب المزيد من القوى العاملة، وتسهم إسهاماً مباشراً وفعّالاً في معالجة مشكلة البطالة والحد منها.

لقد أصبحت البطالة، المشكلة الأولى في مختلف دول العالم، فهناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل موزعين على أنحاء المعمورة في حالة بطالة كاملة أو جزئية. وعلى ما يبدو فإن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فبعد فترة من الازدهار اللامع، و لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى أوائل السبعينات، دخل الاقتصاد العالمي في أزمة هيكلية، ظهرت تداعياتها في الكثير من التغيرات والأحداث التي تركزت في كل دولة على حدة من ناحية، وعلى مستوى الاقتصاد العالمي منظوراً إليه كوحدة من ناحية أخرى. وإن تفاقم مشكلة البطالة في مختلف أنحاء المعمورة يمثل إحدى السمات الأساسية والجوهرية لهذه الأزمة.

لدرجة أنه يمكن وصف العصر الحالي بعصر البطالة المستمرة. مع الإشارة والتنويه إلى أن درجة المعاناة من هذه المشكلة تتفاوت بحسب اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة أو مجموعة دول.

ففي البلدان الصناعية المتقدمة، كانت البطالة جزءاً من حركة الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها كانت تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش. أما الآن فقد بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع، وزادت معدلات البطالة والتضخم في آن واحد، وزاد العجز الداخلي. وكان جوهر المشكلة يتمثل في أزمة تراكم رأس المال الناجمة عن اتجاه معدل الربح في قطاعات الإنتاج المادي نحو الانخفاض.

وفي ضوء هذه التغيرات، تطورت البطالة لكي تصبح مشكلة هيكلية وليست دورية، بمعنى أنها أصبحت مشكلةً طويلةَ الأجل، وأضحت صفةً لصيقةً بخصائص الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الصناعية. وقد أعادت هذه البلدان ترتيب عناصر القوة التي تملكها، واتجهت نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة، والتمسك بحرية التجارة، سعياً منها لمجابهة أزمة البطالة.

ومع ذلك، مازالت مشكلة البطالة هي الأولى بين المشاكل التي تهدد بانفجار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان الصناعية المتقدمة، ولاسيما أن التسابق نحو زيادة الدرجة التنافسية والإنتاجية والربحية، سواء داخل السوق المحلي أو السوق العالمي، أصبح في هذه البلدان أهم من تأمين التوظيف الكامل واستقرار حياة الناس.

وفي مجموعة الدول التي كانت " اشتراكية " والتي لم تعرف البطالة أبداً، تتزايد جيوش العاطلين عن العمل فترة بعد أخرى في غمار عملية التحول إلى النظام الرأسمالي. وتبدو صورة البطالة في هذه الدول قاتمة جداً في الآونة الأخيرة، ويرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وتردي الأحوال الاجتماعية للعاطلين عن العمل، وانتشار الفقر، وارتفاع الأسعار مع استمرار انخفاض الأجور. حيث لم تستفد هذه الدول من عملية تحولها إلى النظام الرأسمالي ، وتحويل اقتصادها إلى نظام يقوم على الملكية الفردية وآليات السوق، وتطبيق برامج الخصخصة .... وغير ذلك.

وتتمثل اللعبة الأساسية أمام تحول هذه الدول إلى الرأسمالية في غياب طبقة الرأسماليين، حيث لا يمكن للمستثمرين الأجانب أو أقطاب المافيا والسوق السوداء، أن يكونوا بديلاً عن هذه الطبقة.

أما في البلدان النامية، فقد تردت الأمور على نحو أكثر خطورة، تحت تأثير أزمة ديونها الخارجية، وانخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها، وخضوعها لمطالب الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، وتزايد تبعيتها الخارجية.

يضاف إلى ذلك، أن الزيادات الضخمة التي تضاف إلى سوق العمل، كانت أكبر بكثير من حجم فرص العمل التي كانت متاحة. وقد أدى ذلك كله إلى خلق جيوش هائلة من العاطلين عن العمل، المصابين بمختلف أنواع البطالة.

وقد بدأت مشكلة البطالة تتفجر في هذه البلاد على نحو واضحٍ وصريح في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، وظلت تتراكم وتتفاقم عاماً بعد آخر، إلى أن وصلت أعداد المتعطلين فيها حوالي نصف المتعطلين في العالم.

وزاد من خطورة الأمر، أن هناك فقراً شديداً في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها. بل وهناك تيار فكري ينتشر بقوة الآن ينادي أن البطالة أضحت مشكلة

تخص ضحاياها وأن العاطلين عن العمل هم هؤلاء الذين فشلوا في التكيّف مع سوق العمل وظروف المنافسة ومناخ العولمة.
ولهذا يجب أن يتحملوا بأنفسهم عبء المشكلة، وأن يبحثوا بأنفسهم عن حلٍ لها.

أهمية البحث:

تشهد سورية في الوقت الحاضر معدلات بطالة عالية نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المحيطة بها، المحلية منها والخارجية. وهي متعددة الأبعاد، ومتباينة الأسباب.
ويرجع السبب الرئيسي في بروز مشكلة البطالة إلى قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة، والذي ينجم عن مجموعة من العوامل كتراجع أو توقف النمو الاقتصادي وتزايد معدلات النمو السكاني، إضافة إلى ضعف معدلات الاستثمار بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ما يؤدي بدوره إلى تقليص إمكانية خلق فرص عمل جديدة، أو تسريح أعداد من العاملين في القطاع الخاص خاصة .
انطلاقاً مما تقدم، ونتيجةً لمدى خطورة البطالة وتأثيرها على الفرد والمجتمع على حدٍ سواء، تنبع أهمية هذا البحث، حيث تعكس البطالة تشوهات في كلٍّ من جانبي العرض والطلب على القوى العاملة. وهي تمثل أيضاً نقطة ضغط سياسي نظراً لما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسلوكية، تصل إلى حد تعاطي المخدرات وارتكاب الجريمة. هذا إضافة إلى ما لها من أثرٍ في هدر الاستثمارات الخاصة بتنمية الموارد البشرية.
ولا تنفرد سورية وحدها في المعاناة من آثار هذه المشكلة، بل إن كثيراً من المجتمعات في هذا العصر تعاني من مشكلة البطالة. إذ إنها تبدو شبحاً مخيفاً يهدد الأفراد والمؤسسات والدول بكثير من القلق النفسي والتدهور الاقتصادي والإفلاس على مستوى الفرد والجماعة.
إلا أن ظاهرة البطالة في سورية بصورة خاصة وفي البلدان النامية بصورة عامة، تختلف عن البطالة في البلدان الصناعية المتقدمة. فإذا كانت البطالة في الأخيرة تنشأ على أساس عملية التراكم الرأسمالي، حينما يقوم السكان العاملون بإنتاج كميات متزايدة من الوسائل الإنتاجية التي تجعلهم سكاناً فائضين نسبياً، وما يستتبع ذلك من آليات عمل النظام الرأسمالي وتأثيرات الدورة الاقتصادية. فعلى العكس، نجد أن الشكل الغالب في البلدان النامية ليست البطالة بصورتها الصناعية، بل التشغيل غير الكامل أو غير الدائم والبطالة المستترة. ومن جراء ذلك فإن قرابة ثلث الأيدي العاملة تستخدم بكاملها أو جزئياً في مجال الإنتاج فقط. والشيء المميز في البلدان النامية هو غياب البطالة التكنولوجية عنها. كما أن العامل الخارجي يمارس دوراً كبيراً في خلق ظاهرة البطالة في البلدان النامية نتيجة ارتباط تلك البلدان بآليات عمل النظام

الرأسمالي العالمي. فعندما تعاني البلدان الرأسمالية من أزمات اقتصادية ينعكس ذلك على البلدان المرتبطة بها، ولاسيما المرتبطة بها صناعياً بدرجة أشد، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج في صناعات البلدان النامية، ما يضطرها إلى إيقاف تسديد ديونها الخارجية وتقليص استيراد البضائع اللازمة للنمو، واللجوء إلى برامج التقشف. وهذا ما يؤدي بدوره إلى إفلاس كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإلى تقليص الإنتاج وتسريح جمهرة من العمال، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية حتى السياسية الناجمة عن ذلك. وما يزيد الأمر سوءاً، الاستثمار المباشر الذي تقوم به الشركات عابرة القوميات، حيث تتفاقم البطالة في البلدان النامية نتيجة ذلك من ناحيتين:

الأولى: إن الشركات عابرة القوميات تفضل استخدام التكنولوجيا التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وهذا لا يساعد إطلاقاً في استيعاب الفائض الهائل من الأيدي العاملة.

الثانية: إن تغلغل تلك الشركات في الفروع الإنتاجية التي تنتج إلى السوق المحلية، ومنافسة منتجات المصانع المحلية تقودان إلى إفلاس هذه المصانع وبالأخص الصغيرة منها.وهذا ما يؤدي بالتالي إلى ازدياد معدل البطالة وتفاقم حدتها.

وباعتبار أن البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة، والضحية فيها هو الإنسان، إضافة إلى ما تسببه من تخلف وضعف في معدلات النمو الاقتصادي، وهدر في الموارد بأنواعها كافة ، فكان من الأولى دراسة هذه الظاهرة وتحليلها والتعرف على ماهيتها، بقصد التغلب عليها أو التخفيف من حدتها والتقليل من آثارها وخطورتها.

مشكلة البحث

وصلت معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها في العالم، وذلك منذ الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات القرن الماضي. إذ يوجد أكثر من مليار شخص يعيشون حالة بطالة، سواء أكانت بطالة دائمة أم مؤقتة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد ارتفاعاً كبيراً مع بداية القرن الحادي والعشرين نتيجةً لتأثير تقنيات الحاسوب والاتصالات الجديدة التي ألقت بالمجتمع العالمي في قبضة الثورة الصناعية الثالثة الكبرى، التي أخرجت الكثير من الأيدي العاملة من دائرة العمل وألحقتهم بجيش العاطلين عن العمل.

وفي سورية، نجد أن معدل البطالة مرتفع، وهو يتزايد باستمرار نتيجة ضعف الاستثمارات وهروب الرساميل المحلية إلى الخارج، وضعف معدلات النمو الاقتصادي قياساً بمعدلات النمو السكاني. حيث تقدر البطالة في سورية حوالي 11 % من إجمالي قوة العمل وذلك

بحسب الإحصاءات الرسمية، في حين أنها تتجاوز ذلك بكثير حسب تقديرات بعض الباحثين والاختصاصيين. ومن جانب آخر، إن القطاعات الاقتصادية في سورية مازالت عاجزة عن إيجاد الأعمال الملائمة لخريجي الجامعات والمعاهد والثانويات العامة والفنية. أو أن هؤلاء الخريجين لا تتوافق مؤهلاتهم مع متطلبات سوق العمل. ومما يزيد المسألة تعقيداً والمشكلة تفاقماً، ممارسة خريجي الجامعات والمعاهد لأعمال هامشية لا تتناسب ومؤهلاتهم العلمية (أعمال كتابية بسيطة، أعمال البيع والتوزيع.... وغير ذلك).

وبما أننا نتحدث عن مشكلة البحث، نرى من المفيد القول إن الإحصاءات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيراً ما تثير الجدل حول مدى دقتها وشمولها، وإلى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة. كما أنه لا يوجد في كثير من الأحيان إحصاءات دورية رسمية منشورة عن البطالة وإذا ما وجدت، فغالباً ما يكون تقديرها عشوائياً ولا يخضع لأسس علمية سليمة. الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إيجاد حلول علمية – اقتصادية سريعة ومجدية لمعالجة هذه المشكلة لأن المقدمات الصحيحة تؤدي إلى نتائج صحيحة. أما عندما تكون المقدمات غير صحيحة فإن النتائج لن تكون صحيحة ومجدية. وبالتالي ستبقى المشكلة موجودة، بل سوف تتفاقم وتتزايد عاماً بعد الآخر.

هدف البحث:

كَثُرَ في الآونة الأخيرة الحديثُ عن عدد ونوعية العاطلين عن العمل والمسجلين في مكاتب التشغيل، رغم أن عدد المسجلين لا يتناسب مع عدد العاطلين الفعليين. إذ بلغ عدد المسجلين في مكاتب التشغيل مؤخراً أكثر من مليون شخص. في حين تشير الدراسات إلى أن عدد العاطلين والمعطّلين عن العمل يزيد عن ذلك. إضافة إلى ذلك، ترتفع معدلات البطالة كثيراً في سن الشباب المؤهلين وخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا.

ويمكن إرجاع أسباب البطالة في سورية إلى مجموعتين من العوامل:

داخلية وخارجية.

أما العوامل الداخلية فتتمثل في تراجع معدلات نمو الاقتصاد السوري عن معدلات نمو السكان، وبالتالي تراجع في قدرة هذا الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل.

يضاف إلى ذلك، ضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل. إذ لا يزال النظام التعليمي في سورية يخرّج أعداداً متزايدة من الطلبة في تخصصات لا يوجد عليها طلب كافٍ في السوق المحلية، وكذلك فشل هذا النظام ولاسيما العالي منه في غرس مهارات المبادرة والابتكار وتعميق التوجهات الإبداعية لدى الخريجين وتنمية الميول لديهم

نحو العمل المنتج، والمبادرة الفردية لإقامة مشروعات خاصة بدل انتظارهم دون عمل لحين حصولهم على وظيفة.

في حين تتحدد العوامل الخارجية للبطالة في سورية في انخفاض الطلب الخارجي على العمالة السورية في منطقة الخليج العربي، وعودة أعداد كبيرة من القوى العاملة السورية من منطقة الخليج ولاسيما بعد الأحداث السياسية الأخيرة التي ألمت بالمنطقة. ونعني بها حرب الخليج الثانية والعدوان الأنكلو – أمريكي على العراق في آذار للعام 2003 م .

إن النسبة الكبرى من البطالة في المجتمعات النامية ومنها سورية، تتجسد في الفئات المتعلمة على اختلاف مستوياتها، فعندما نجد أعداداً كبيرة من المتعلمين ومن أصحاب التخصصات العلمية النادرة لا يجدون عملاً مناسباً في بلادهم، وأحياناً لا يجدونه إطلاقاً، فإن ذلك يعود عليهم بخيبة الأمل والإحباط والإخفاق ما يضطرهم لهجرة بلادهم على الرغم من حاجة بلادهم الماسة إلى علومهم وخبراتهم.

لقد تركزت معظم العلاجات التي وضعت للحد من مشكلة البطالة في منع الارتفاع المستمر للأسعار، ومع تقديرنا لصحة هذا الرأي، فإن منع ارتفاع الأسعار ليس وحده الحل، بل لا بد من وضع خطة مدروسة ومنظمة تعمل على حل هذه المشكلة من خلال معالجة الأسباب الحقيقية والفعلية لظاهرة البطالة. لذلك تصدينا للحديث عن البطالة في سورية للتعرف على هيكليتها والأسباب المؤدية إلى ظهورها وعوامل تفاقمها ليتم تشخيصها تشخيصاً دقيقاً من أجل وضع العلاجات الكفيلة بالقضاء عليها أو التخفيف من حدتها.

لهذه الأسباب مجتمعة كانت الغاية من البحث في التصدي لظاهرة البطالة، بهدف معالجتها والتخفيف من آثارها السلبية.

فروض البحث

لا خلاف على أن البطالة أضحت اليوم واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها دول العالم المتقدمة منها والنامية على حدٍ سواء.

ولا تتمثل خطورة هذه المشكلة فحسب، في التزايد المستمر عبر الزمن في أعداد العاطلين عن العمل الذين وصلوا الآن إلى ما يقرب من مليار عاطل عن العمل في مختلف أنحاء المعمورة، وما يمثله ذلك من إهدار في عنصر العمل البشري، وما ينجم عنه من هدر وضياعات

اقتصادية. ولكن يتمثل مَكْمن الخطورة أيضاً في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل. حيث تعدُّ البطالة البيئة الخصبة والمواتية لنمو العنف والجريمة والتطرف.

كما تعني البطالة أيضاً، انعدام الدخل مع ما يؤدي إليه ذلك من خفض في مستويات المعيشة وزيادة عدد من يقعون تحت خط الفقر، وما يرافق ذلك من نتائج سلبية وأوضاع لا إنسانية.

ولهذا، لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في البطالة وأسبابها وسبل مواجهتها، مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته. وقد كانت هذه القضية تحديداً مجالاً لصراع فكري كبير بين هذه المدارس والاتجاهات، وهو الصراع الذي أغنى كثيراً النظرية الاقتصادية، ونتج عنه وجود فرع خاص في الدراسات الاقتصادية يُعرف تحت مصطلح " الدورات الاقتصادية ".

لقد اعتمدنا في بحثنا حول واقع البطالة في سورية وطرائق معالجتها، فروضاً عدّة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– تفشي ظاهرة البطالة في سورية واستفحال خطورتها، وترافق ذلك مع عدم جدية الحكومات السورية المتعاقبة في معالجة هذه الظاهرة، على الرغم من إعادة إحياء مكاتب الاستخدام ومحاولة تفعيل دورها في معالجة مشكلة البطالة، وعلى الرغم أيضاً من إحداث هيئة مكافحة البطالة للتصدي لتلك المشكلة.

– ضعف العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي في سورية واحتياجات سوق العمل. إضافة إلى غياب الانسجام والتلاؤم بين المراكز الوظيفية والمؤهلات العلمية. فالملاحظ أن التعيينات ليس لها صلة بمتطلبات المناصب واحتياجاتها ومقتضيات المصلحة العامة بقدر ما ترتبط بالأمزجة والمصالح الشخصية لأصحاب القرار بهدف تقوية نفوذهم في مواقعهم من خلال أولئك الأشخاص الذي يدينون لهم بالولاء بغض النظر عن مؤهلاتهم ومقتضيات المصلحة العامة.

– تراخي السياسات الحكومية في خلق فرص عمل جديدة وتأهيل العمالة الحالية، ولاسيما بعد سياسة تحديد النسل عن طريق التعويض العائلي وإجازة الأمومة، وفشل قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 الصادر عام 1991م في خلق فرص العمل المتوقعة في القطاع الخاص. حيث إن انخفاض نسبة معدل الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، ولاسيما بعد عام 1995 أدى إلى زيادة معدل البطالة في صفوف القوى العاملة وهدر في الموارد الإنتاجية.

– تزايد معدلات البطالة باستمرار نتيجة عدم قدرة العاملين والقوى البشرية عموماً على استخدام التقنيات الحديثة، وأثر ذلك على إنتاجية العمل، ولاسيما أن الأمية لا تقاس بالقراءة والكتابة فقط، بل تقاس بمدى قدرة العامل على استخدام التقنيات الحديثة، من حاسوب وأنترنيت وإجادته للغات عدة ، وقدرته على تسخير ذلك لصالح العمل والعملية الإنتاجية.

منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا هذا على الدراسات الوصفية، وذلك من خلال المراجع التي تناولت موضوع البطالة، والعوامل المختلفة التي أدت إليها، إلى جانب ما توصلت إليه الأنظمة الاقتصادية والسياسية المختلفة في علاج مشكلة البطالة.

كما اعتمدنا أيضاً الدراسات التحليلية، فبعد وصف ظاهرة البطالة وتداعياتها والعوامل المسهِمة في زيادة معدلاتها قمنا بتحليل التجارب والقوانين التي استندت إليها الدول موضوع الدراسة ولاسيما سورية، واعتمدتها في معالجة البطالة والأساليب المتخذة لعلاجها أو الحد من تضخمها. وحصر النتائج والآثار السلبية المترتبة عليها.

وكذلك، اعتمدنا في دراستنا لظاهرة البطالة، الدراسات الرياضية لتحديد أثر بعض المؤشرات الاقتصادية كالتكوين الرأسمالي وكمية العمل على حجم الدخل الوطني. وأثر كلٍّ من التغير في الدخل وعدد السكان على معدل البطالة في سورية.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في بحثنا على بعض الدراسات السابقة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- **دراسة (عيدي محمد 1999م)*** هدفت الدراسة إلى تحليل وتقدير الفقر في اليمن وقياس فجواته كمياً، وتحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المؤثرة فيه بالاستناد على بعض الطرق والنماذج القياسية.

---

* عيدي محمد، بدر صالح: النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد 17، مصر، خريف 1999.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة فحواها، أن فجوات الفقر ستتضخم طالما انخفض متوسط دخل الفرد الحقيقي وتدهورت القوة الشرائية للريال. إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والأمية، وانخفاض معدلات التحاق الأفراد بالمدارس للأعمار من 6 – 15 سنة وتدهور الوضع الصحي. وكذلك ضعف إسهام متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد على تخفيض معدل الفقر.

2- **دراسة (محمد شاطر 2001)*** تهدف الدراسة إلى قراءة المتغيرات والظروف المحلية والإقليمية والدولية، والتي كان لها التأثير المباشر وغير المباشر على مستوى العمالة في سوق العمل اليمني، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى اقتراح بعض الوسائل والحلول الملائمة لمعالجة الخلل في سوق العمل ولاسيما مشكلة البطالة، بما فيها البطالة بين الخريجين. وتقديم رؤية مستقبلية للقوى العاملة في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة تشير إلى ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية (تم احتسابها على أساس العاملين النشطين

اقتصادياً) في الفئة العمرية عشر سنوات فأكثر وتزايد قاعدة السكان في سن العمل. إضافة إلى تزايد الطلب على الخدمات العامة والأساسية، مثل التعليم والصحة والغذاء والسكن. كما توصلت أيضاً إلى توسع دائرة الفقر وارتفاع معدل البطالة، على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي في اليمن.

3- دراسة (علي عربية 2004م)** هدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن البطالة في سورية ولاسيما البطالة السافرة منها، ذلك أن الحكومات السورية المتعاقبة مهتمة بمحاولة إيجاد حلول لهذا النوع من البطالة التي تتفاقم يوماً بعد يوم، وتنذر بحدوث ليس فقط كارثة اجتماعية واقتصادية، بل وسياسية أيضاً.

وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة البطالة في سورية تحتاج إلى برنامج استراتيجي متعدد الأبعاد، طويل الأجل تقوم عليه دولة وليس مجرد حكومة. وخلصت الدراسة إلى ضرورة قيام الحكومة السورية بإنشاء ما يسمى المدن والحدائق التكنولوجية وحدائق العلم ومراكز الابتكار والامتياز وحاضنات التكنولوجيا التي يمكنها استيعاب الآلاف من العاطلين عن العمل من الفئات والشرائح كافة.

---

* محمد شاطر، علي: واقع ومستقبل القوى العاملة في سوق العمل اليمني في ظل المتغيرات المحلية والخارجية، مجلة دراسات اقتصادية، الجمهورية اليمنية، العدد الأول، شتاء

** علي عربية، زياد: البطالة في سورية: الوضع الراهن-الأسباب-الآثار-السياسات، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 11، ربيع 2004.

4- دراسة (حداد 2005م)*: تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع القوى العاملة العربية، من حيث تحديد حجم السكان وخصائصهم في الوطن العربي وكذلك سمات أسواق العمل العربية وخصائصها ومواقعها، إضافة إلى التطرق إلى تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي.

وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين عربي ينضمون سنوياً إلى القوى البشرية العربية التي تبحث عن عمل، وهذا يعني ضرورة توفير ثلاثة ملايين فرصة عمل سنوياً على الأقل، ما عدا الفرص الإضافية التي يجب توفيرها للتقليل من البطالة. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن معدلات النمو السكاني المرتفعة في الوطن العربي، وفتوة القوى العاملة وانخفاض حجم إسهام الإناث بالعمل، وغيرها من العوامل المشابهة تشكل مصاعب وتحديات حقيقية في وجه أسواق العمل العربية بالمقارنة مع قدرة هذه الأسواق على خلق فرص عمل جديدة، ولاسيما للفئات المتعلمة من الباحثين عن عمل.

وقد اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة باعتمادنا بعض نماذج الاقتصاد القياسي لتحديد أثر بعض المؤشرات الاقتصادية كالتكوين الرأسمالي وعدد العمال على حجم الدخل القومي، وأثر كلٍّ من التغير في الدخل وعدد السكان على معدل البطالة في سورية.

كما تميزت دراستنا أيضاً، بالتركيز على التجربة السورية في معالجة مشكلة البطالة، من خلال استعراض وتقييم نشاط وعمل هيئة مكافحة البطالة ومكاتب الاستخدام في الحد من ظاهرة البطالة والتقليل من تداعياتها وآثارها السلبية.

محتويات البحث

يعدُّ العمل أهم عناصر الإنتاج، بل العنصر الحاسم الذي لا تقوم دونه أي عملية إنتاجية. فالعمل إذا هو أبو الثروة ومصدرها الرئيس بصفة عامة. وهو بهذا يختلف عن باقي عناصر الإنتاج الأخرى، مما يجعله المصدر الأساسي للقيمة في المجتمعات البشرية، والمصدر الرئيس لدخل الإنسان وتأمين لقمة عيشه. لذلك فإن من حق الفرد على المجتمع تأمين الشروط والظروف الملائمة التي تؤهله للعمل من تعليم وتأهيل وإعداد...وغيرها. ومن حق المجتمع على الفرد أن يسهم هذا الأخير في الإنتاج الاجتماعي. فدخل المجتمع يتكون من حصيلة عمل أبنائه. كما أن الفرد بحاجة إلى عمل الآخرين، وبحاجة إلى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. فلا بد له أن يقدم عمله لإشباع حاجة غيره، وللمشاركة في الإيرادات التي تحتاجها

---

* فريح حداد، مناور: نظرة تحليلية لحجم القوى العاملة العربية وآفاق تطويرها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، 2005.

الدولة من أجل تقديم الخدمات العامة لكل أفراد الشعب. من هنا تنبع وتتوطد وتتعزز الطبيعة الاجتماعية للعمل، وتتبلور أهمية مشاركة الفرد في النشاط الاقتصادي. لذلك كان لابد من خلق الشروط الملائمة والظروف المهيأة لتأمين متطلبات سوق العمل للإسهام في تخفيف حدة البطالة، والسير قدماً بهدف تحقيق العمالة الكاملة. صحيح أن البطالة مشكلة خطيرة، إلا أنها غير مستعصية على الحل.

وهي مشكلة عالمية تعاني منها دول العالم كافة دون استثناء. إلا أن حدتها وأسباب وجودها وخصائصها، تختلف من بلد إلى آخر باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي – الاجتماعي القائم.

وقد حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على ظاهرة البطالة مع إيلاء البطالة في سورية أهمية خاصة. ففي الباب الأول من البحث، تم الحديث عن ماهية القوى العاملة في سورية، من حيث أهمية عنصر العمل في التنمية ودوره ، ودور التعليم وأثره في تنمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الأساسي والمهم في تكوين الدخل القومي. إضافة إلى الحديث عن

خصائص القوى العاملة السورية وميزاتها، وتوزعها على القطاعات الاقتصادية وفق درجة المهارة والحالة التعليمية لهذه القوى.

أما في الباب الثاني، فقد تم الحديث عن الهيكل الاقتصادي وطبيعة البطالة في البلدان النامية، ومنها سورية. فبعد استعراض مفهوم البطالة وأنواعها وملامحها في الدول النامية، انتقلنا للحديث عن البطالة في سورية من حيث معدلاتها والأسباب المؤدية إليها، والآثار الناجمة عنها، إضافة إلى دراسة بعض الخصائص المميزة للبطالة في سورية.

تم تخصيص الباب الثالث والأخير من البحث للحديث عن الإمكانيات والطرق الكفيلة. بمعالجة أزمة البطالة. حيث تم استعراض وجهات نظر العديد من المدارس الاقتصادية للتخفيف من حدة البطالة، والتقليل من آثارها. وبعد الحديث عن تجارب بعض البلدان الصناعية المتقدمة والدول النامية، العربية منها خاصة، تم الانتقال لدراسة التجربة السورية في مكافحة البطالة، من خلال الحديث عن تجربة هيئة مكافحة البطالة، ودور مكاتب الاستخدام في خلق فرص عمل جديدة لمعالجة أزمة البطالة، أو التخفيف من حدتها، والتقليل من آثارها ومنعكساتها السلبية وتداعياتها الخطيرة.

وقد ختمنا هذا الباب والدراسة بفصل خاص عن أهم المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الهدف من البحث، والمتمثل بالدرجة الأولى في معالجة مشكلة البطالة في سورية. والأمل كبير أن يسهم هذا البحث في تقديم صورة واقعية عن ظاهرة البطالة في سورية، تضاف إلى إسهامات سابقة وأخرى لاحقة، للإسهام في معالجة هذه الظاهرة الاقتصادية الخطيرة، ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية الأخطر.